البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

تقرير الاستقرار المالي

مارس 2025

النظام المالي المصري

مستمر في أداء دوره الرئيسي في الوساطة المالية من خلال:

01 جذب مصادر تمويل مستقرة

02 توفير التمويل للاقتصاد المحلي

في ظل التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية والتحديات الجيوسياسية.

مؤشر الاستقرار المالي المصري

ارتفع إلى:

0.48

في مارس 2025

مدفوعًا بتحسن أداء مكونات المؤشر الرئيسية

- القطاع المصرفي
- الأسواق المالية
- الاقتصاد الكلي المحلي
- الاقتصاد العالمي

التمويل بالعملة الأجنبية

استمرار القطاع المصرفي في توفير التمويل بالعملة الأجنبية مع انخفاض احتمالية تعرضه للمخاطر النظامية المتعلقة بالخروج المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية.

وفرة في النقد الأجنبي داخل القطاع المصرفي نتيجة الزيادة في إيرادات المصادر المستقرة للعملة الأجنبية.

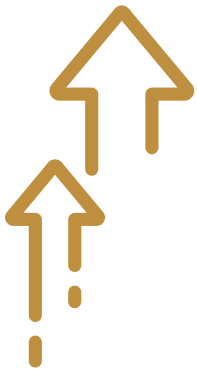

صافي الاحتياطات الدولية ارتفع إلى:

47.8

مليار دولار

في مارس 2025

ليغطي ◄

- الدين الخارجي قصير الأجل بصورة كافية.
- أكثر من ستة أشهر من الواردات السلعية.

مصادر أكثر استقراراً للعملة الأجنبية ساهمت بشكل أساسي في زيادة الاحتياطيات الدولية

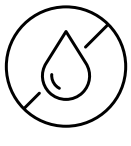

الصادرات غير البترولية

الإيرادات السياحية

تحويلات العاملين بالخارج

الاستثمارات الأجنبية المباشرة طويلة الأجل

الائتمان

- نجح البنك المركزي المصري في تعزيز بيئة الائتمان، والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية من جانب والسياسة الاحترازية الكلية من جانب آخر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.
- القطاع المصرفي مستمر في توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص دون الإسراف في المخاطرة.

تحسنت جودة الأصول وانخفضت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض لتسجل 2.2%

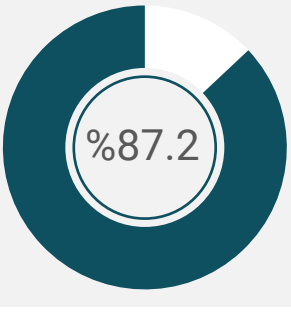

احتفظت البنوك بنسبة تغطية مرتفعة للقروض غير المنتظمة تصل إلى 87.2%.

في مارس 2025

إجراءات الضبط المالي

- واصلت الحكومة تحقيق مستهدفات الضبط المالي.
- تنوعت مصادر التمويل من خلال إصدار أدوات جديدة في السوق المحلي.
- ارتفعت حصة المستثمرين الأجانب في سوق أذون الخزانة المحلية لتصل إلى **44.7%** في مارس 2025.
- انخفض نصيب الأوراق المالية الحكومية كنسبة من إجمالي أصول القطاع المصرفي.

انخفضت احتمالية تكون المخاطر النظامية الخاصة باضطرابات أداء المالية العامة.

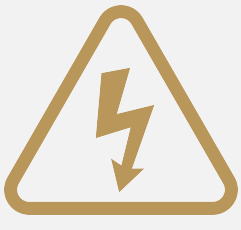

أداء جيد للقطاع المصرفي

القطاع المصرفي المصري يتمتع بالصلابة اللازمة لمواجهة التحديات والمضي قدماً في دعم النمو الاقتصادي المستدام.

نسبة كفاية رأس المال

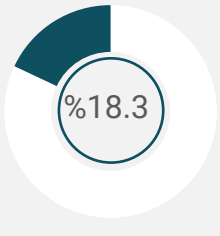

الحد الرقابي المقرر

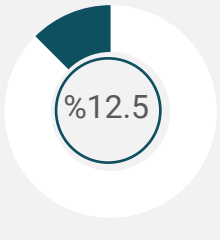

ارتفعت نسبة الرافعة المالية إلى:

%7.6

في مارس 2025

ارتفاع إجمالي أصول القطاع المالي المصرفي بمعدل **45.8%** ليمثل:

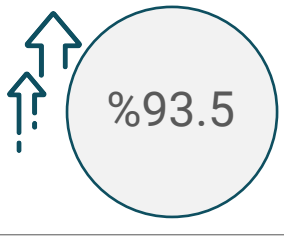

من إجمالي أصول النظام المالي

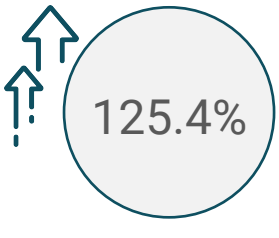

من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

في العام المالي 2024

السيولة

حافظ القطاع المصرفي على مستويات سيولة عالية ومستقرة، تفوق الحدود الرقابية:

السيولة بالعملة المحلية

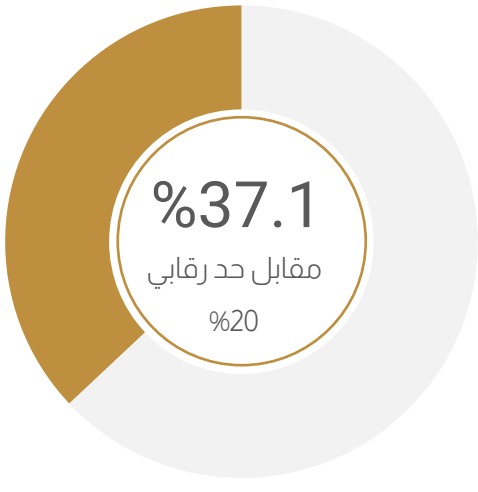

في مارس 2025

السيولة بالعملة الأجنبية

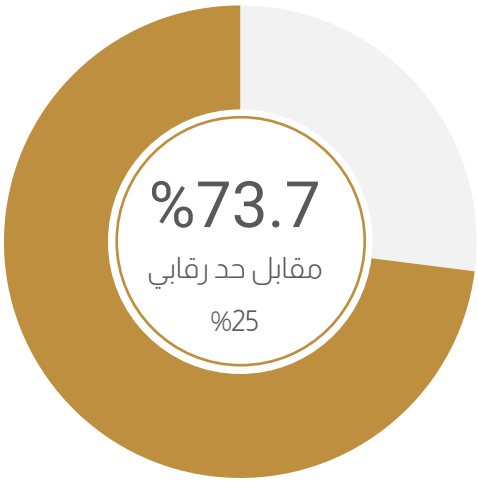

القطاع المالي غير المصرفي

ارتفع أداء الأنشطة المالية غير المصرفية مع استحداث منتجات وخدمات مالية جديدة ومواكبة أفضل الممارسات الرقابية.

ارتفاع إجمالي أصول القطاع المالي غير المصرفي بمعدل **22.7%** ليمثل:

من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

من إجمالي أصول النظام المالي

في العام المالي 2024

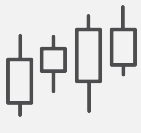

نجحت البورصة المصرية في جذب المزيد من المستثمرين. وحقق مؤشر السوق الرئيسي EGX30 نمواً بمعدل

%19.5

في عام 2024 مقارنةً بالعام السابق، واستمر في النمو حتى مارس 2025.

اختبارات الضغوط

أظهرت اختبارات الضغوط التي قام بها البنك المركزي بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية، على القطاعين المصرفي وغير المصرفي، قوة النظام المالي المصري وتعرضه لمستوى منخفض أو متوسط لمخاطر الملاءة المالية والسيولة، وذلك في ظل افتراض ظروف اقتصادية ومالية وبيئية وجيوسياسية معاكسة.

الشمول المالي والتحول الرقمي

- واصل معدل الشمول المالي اتجاهه الصعودي ليسجل **74.5%** في مارس 2025.
- وعلى صعيد التحول الرقمي، حققت حسابات محافظ الهاتف المحمول زيادة سنوية بمعدل **26%** في مارس 2025، والتي جاءت مدفوعاً بكفاءة وسلامة الحلول الرقمية.
- كما اتخذ البنك المركزي المصري خطوات فعالة لترسيخ مبادئ حماية حقوق العملاء وتعزيز ثقتهم في القطاع المصرفي بما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي.

الإطار التنظيمي للسياسة الاحترازية الكلية

لأول مرة، نشر الإطار التنظيمي للسياسة الاحترازية الكلية الخاصة بالبنك المركزي المصري. وذلك في ضوء تزايد الأهمية لدور لسياسة الاحترازية الكلية في الحفاظ على الاستقرار المالي، مما يعد خطوة تجاه المزيد من الشفافية فيما يخص أهداف وتدخلات السياسة، ويساهم بشكل مباشر في تعزيز التنسيق بين السياسات المختلفة، وزيادة وعي المؤسسات والعملاء الماليين بما يوجه توقعاتهم، ويعزز من الاستقرار المالي في مصر.